

التحقيق في المسالة

ان المسالة و ان وقعت بينهم في فن المنطق و مقدمات اصول الفقه محلاً للبحث على وجه البسط و التفصيل و لكننا نرى الاولوية في جمعها و تلخيص ما قصدنا الاتيان بها في اطرافها في الارقام التالية:

۱. لا ريب في ان الواضع - من كان - احتاج الى ان يضع الفاظاً للذوات المتلبسة بالمبادئ بعد وضعه لفظاً للذات و لفظاً للمبدأ فهناك ثلاثة اوضاع و ثلاثة الفاظ و ثلاثة موضوعات لها، (زيد، ضرب و ضارب).
۲. ما ذكر في الرقم الاول يهدى الى ان المشتق كما لوحظ فيه المبدأ لوحظت فيه النسبة الاقتضائية و النسبة هذه قائمة بالمنسوب (المبدأ) و المنسوب اليه و هو ذو المبدأ (الذات) .
۳. ان المنسوب اليه لم يلحظ في المشتق على وجه التفكيك و الاستقلال فمعنى الضارب (مثلاً) ليس الذات و المبدأ و النسبة على وجه التفكيك (بالفارسية: زيد و زدن او) بل معناه شيء يعبر عنه بسيطاً (بالفارسية: زنده). و هذا مرادهم من قولهم: «شيء له كذا» او «ذات ثبت لها كذا».
۴. كأن لازم ما ذكر ان الذات مأخوذة في مفهومه على وجه الابهام و عدم التعيين و ليست هي بخارجة عنه بوجه.

و بما ذكر يظهر وجه ما ذكرناه سابقاً من اولوية (بل لزوم) التركيز في البحث على خروج المنسوب اليه عن مفهوم المشتق او دخوله و كيفية دخوله على افتراض الثاني لا على بساطة مفهوم المشتق او تركبه!

۵. ان قلت: ان ما ذكر في هذه الارقام و ان كان بمثابة يقبله الطبع و يستحسنه العرف و لكنه مبتل باشكال في مثل: «البياض ابيض» و قوله تعالى: * ان زلزلة الساعة شيء عظيم* و يدخل عليه اشكال التكرار في مثل «زيد عالم» و في كل ما يحمل مشتق على ذات!

قلنا: ما ذكر في الارقام الحاضرة لا تختل اركانها بهذه الامثلة و غيرها ببيان:

- امكان الالتزام بكون مثل «البياض ابيض» و «الوجود موجود» مجازاً وضعياً عرفياً و ان عدته الدقة العقلية بكونه حقيقة غير مجاز . و بعبارة اخرى: ان الواضع وضع لفظة «ابيض» و «موجود» لان يحكى (مثلاً) عن الثوب الابيض و عن زيد الموجود لا لان يحكى عن ابيضية البياض و موجودية الوجود و لكنه توسع في استعماله و رخص لاهل اللسان ذلك من دون ان يصر على كونه استعمالاً على وجه الحقيقة. فتامل، تعرف. و ان ابيت الا ان نلتزم بالحقيقة في هذه التعيينات فنقول بتفاوت اللحاظ في «الثوب ابيض» و «البياض ابيض» و الكلام في الاول لا الثاني و التفاوت اما بلحاظ المنسوب اليه في المشتق في الاول و عدمه في الثاني او بتفاوت اللحاظ مع افتراضه فيهما معاً.

- ان ذكر الشيء في مثل قوله تعالى: * ان زلزلة الساعة شئ عظيم * على الاستقلال لا ينافي لحاظه في المشتق بعد اخذه فيه غير مستقل و لحاظ المشتق بالبساطة للحاظية، و عدم الخلل بحذفه دال على الاعتبار لحاظه في المشتق.
- و بذلك ينفي حسن التكرار في حمل المشتق على الذات . ففي «زيد عالم» تطبيق العام على فرده و مصداقه و لا تكرر في انطباق عام على جزئياته .

كيف كان المنسوب اليه مأخوذ في مفهوم المشتق بوجه.

و التركب بهذا المعنى صحيح و بمعنى غيره باطل و بذلك قد يرتفع الخلاف المعروف بينهم في مفهومه و النجاح في الوثام.

۲-۹-۵. في الفرق بين المشتق و مبدئه مفهوما

قال الخراساني - قدس سره - :

«الفرق بين المشتق و مبدئه مفهوما انه بمفهومه لا يأبي عن الحمل على ما تلبس بالمبدأ و لا يعصى عن الجرى عليه لما هما عليه من نحو من الاتحاد بخلاف المبدأ فانه بمعناه يأبي عن ذلك بل اذا قيس و نسب اليه كان غيره لا هو هو و ملاك الحمل و الجرى نحو من الاتحاد...»^۱.

نقول:

- كأن الخراساني اشار الى لازم الفرق بين المشتق و مبدئه و الا فقد يسأل عن وجه هذا التفريق و ان اى خصوصية اخذت في المبدأ و هي آبية عن الحمل و الاتحاد و اى خصوصية اخذت في المشتق و هي غير آبية؟!

و كأنه بما ذكرناه في الامر الاول ظهر وجه التفريق بينهما ماهوياً اذا كان معنى المبدأ في كلامهم ما هو المصطلح عندهم في معنى المبدأ . و قيل في معناه غير ذلك و التفصيل في محله.^۲

- و قد ينتقض ما ذكره الخراساني من عصيان المبدأ عن الجرى على الذات بمثل قوله تعالى: * و لكن البر من آمن بالله * بناثا على اتحاد العامل و العمل و تكون حقيقة الانسان بعمله. و لا يصح في هذه المناسبات القول بالتجاوز و التصرف و النقل. فتأمل تعرف.

والجدير بالذكر ان المحقق الخراساني تصدى في بيان هذا الامر للايراد على مقالة صاحب الفصول مع امكان القول بان الحق الى جانبه يميل حسب ما ذكره بعض اهل المنطق من ان المشتق هو المبدأ معنى و التفاوت انما هو بالاعتبار و من الواضح ان التفاوت بالاعتبار غير التفاوت بالهوية و في المفهوم.^۳ فتأمل.

۳-۹-۵. في بيان ملاك الحمل

۱ . كفاية الاصول، ج ۱، ص ۸۳.

۲ . لاحظ حاشية الكفاية للسيد الطباطبائي، ج ۱، ص ۶۱.

۳ . لاحظ حاشية التهذيب، للمحقق الدواني.